

# الموضوع : التشريعات الـ

قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 21 لسنة  
1426 ميلادية بتقرير احكام في شأن بعض  
مشروعات الطاقة الشمسية

المصدر : الجريدة الرسمية

العدد 6

السنة الخامسة والثلاثون

**قرار اللجنة الشعبية العامة رقم ( 21 ) لسنة 1426 ميلادية  
بتقرير أحكام في شأن بعض مشروعات الطاقة الشمسية**

اللجنة الشعبية العامة ، ،

بعد الاطلاع على قانون النظام المالي للدولة .

وعلى القانون رقم ( 1 ) لسنة 1423 ميلادية بشأن نظام عمل المؤتمرات الشعبية  
واللجان الشعبية ولائحته التنفيذية .

وعلى القانون رقم ( 22 ) لسنة 89 افرنجي بشأن التنظيم الصناعي ولائحته  
التنفيذية .

وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة بشأن إصدار لائحة العقود الإدارية .  
وبناء على التقرير المعد من قبل الهيئة القومية للبحث العلمي والحال بموجب  
كتاب مدير عام الهيئة رقم 10 / 10 / 110 / 26 المؤرخ في 16 / 1 / 1426  
ميلادية .

**قررت**

**مادة ( 1 )**

يؤذن في التعاقد على تنفيذ المشروعات التالية :-

أ ) مشروع كهربة بعض القرى النائية باستخدام الخلايا الشمسية .  
ب ) مشروع ضخ المياه في بعض المناطق الرعوية والزراعية باستخدام الخلايا  
الشمسية .

ج ) مشروع استخدام الخلايا الشمسية في الاتصالات اللاسلكية .

د ) مشروع إنشاء مزرعة الرياح التجريبية لتوليد الكهرباء .

ه ) مشروع توليد البخار للأغراض الصناعية باستخدام المركبات الشمسية .

و ) مشروع إنشاء محطة شمسية برجيه لتوليد الكهرباء .

ويجري التعاقد والإشراف على التنفيذ والاستلام وفقاً لما هو مبين بهذا القرار .

**مادة ( 2 )**

تشكل لإجراء التعاقد على تنفيذ المشروعات المبينة بالمادة الأولى من هذا القرار والإشراف على تنفيذها ، لجنة من كل من :-

رئيساً	1 - د . صالح محمد أبوغريس
نائبا للرئيس	2 - م . محمد على موسى
مقرراً	3 - د . فؤاد محمد فريد سيالة
عضوأً	4 - د . محمد على خلاط
عضوأً	5 - م . محمد فريد الكريكيشى
عضوأً	6 - د . إبراهيم محمد صالح

ويكون عمل كل من رئيس اللجنة وأعضائها بالإضافة إلى أعمالهم الأصلية.

**مادة ( 3 )**

تتولى اللجنة المشكلة بموجب المادة السابقة ، اتخاذ إجراءات التعاقد والإشراف على تنفيذ المشروعات المنصوص عليها في المادة ( 1 ) من هذا القرار ، ولهما على وجه الخصوص ما يلى :-

أ ) إجراء الاتصالات مع المؤسسات الوطنية والعالمية ذات الخبرة في هذا المجال للمساهمة في تنفيذ مشاريع الطاقة الشمسية .

ب ) التعاقد على تنفيذ المشاريع بإحدى طرق التعاقد ، بما في ذلك طريق التكليف المباشر ، بما يحقق الانتهاء من أعمال التنفيذ في الوقت المحدد لها ، مع مراعاة اعتماد الإمكانيات المحلية من المواد الأولية والصناعات المحلية كلما أمكن في تنفيذ هذه المشاريع .

ج ) وضع الأسس الكفيلة بنقل التقنية الخاصة بهذه المشاريع ، بما في ذلك مشاركة العناصر الوطنية في المراحل المختلفة لتنفيذها ، واقتراح منهجية الاستفادة منها وتشغيلها وصيانتها .

د ) تشكيل فرق العمل الفنية التي تتطلّبها طبيعة كل مشروع ومنحها الصلاحيات التنفيذية الضرورية لإنجاز العمل ضمن البرامج الزمنية المحددة لها .

هـ ) اقتراح إيفاد من تدعو الحاجة لإيفادهم من أعضاء اللجنة وغيرهم من أعضاء فرق العمل التابعة لها ، وذلك في حدود ما يتطلبه تنفيذ المشاريع المدرجة ضمن برنامجها .

و ) تقرير مكافآت لمن تستعين بهم في التنفيذ أو الإشراف ، وذلك طبقاً لضوابط تقريرها وتعتمد من قبل أمين اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي . وللجنة أن تستعين بالعناصر ذات الخبرة في مجال عملها من بين العاملين بالأمانات والمؤسسات والجامعات والمعاهد العليا والهيئات والشركات الوطنية وغيرهم ، متى كان ذلك ضرورياً وعلى الجهات العامة من لها علاقة بعمل هذه اللجنة تقديم العون لها بما يمكنها من إنجاز أعمالها في الأوقات المحددة .

#### مادة ( 4 )

يتولى أمين اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي تفعيل عقود المشاريع المعتمدة من قبل اللجنة المشكلة بموجب أحكام هذا القرار .

#### مادة ( 5 )

تفعيل المشاريع المشار إليها من الضرائب والرسوم طبقاً لقانون التخطيم الصناعي ولائحته التنفيذية ، وتتولى الجهات ذات العلاقة تسهيل عمل اللجنة بما يكفل الانتهاء من إنجازها في الوقت المحدد ، وتعطى المعاملات الخاصة بهذه المشروعات حكم الإجراءات المستعجلة بما في ذلك ، الإفراج الجمركي المؤقت وإعطاء الأولوية في الإجراءات الجمركية وفتح الاعتمادات المصرفية اللاحقة لاستيراد متطلبات التنفيذ .

#### مادة ( 6 )

تغطي نفقات الأعمال المنفذة بالمشروعات المعنية بهذا القرار من بند خاص يدرج ضمن مخصصات قطاع التعليم والبحث العلمي « نفقات التحول » بالميزانية العامة للدولة وتنقل لهذا البند المبالغ اللاحقة لتغطية الأعمال المنفذة بالمشروعات التابعة للقطاعات الأخرى من مخصصات تلك القطاعات كل بحسب اختصاصها .

**مادة ( 7 )**

تقدم اللجنة تقارير متابعة دورية عن نشاطها ، ومدى تقدم العمل في المشاريع والمشاكل التي من شأنها إعاقة التنفيذ واقتراح الحلول المناسبة لها .

**مادة ( 8 )**

يخصص لغطية المصروفات التسييرية للجنة مبلغ يتم تحديده بقرار من أمين اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي من مخصصات مركز الطاقة الشمسية ويودع بحساب مصرف خاص يفتح باسم اللجنة ويسمى في شكل عهدة مستدامة وفقاً للإجراءات القانونية .

**مادة ( 9 )**

يحدد موعد انتهاء تنفيذ المشروعات المعنية بهذا القرار بما لا يجاوز موف شهر هانيبال 1426 ميلادية .

**مادة ( 10 )**

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية .

**اللجنة الشعبية العامة**

صدر في : 25 / رمضان

الموافق : 3 / النوار / 1426 ميلادية